

المنهج الثوري والمنهج الإصلاحي يتكاملان أم يتضادمان بقلم الشيخ؛ رفاعي أحمد طه

نشرت بعض الصحف - في مناسبات مختلفة في العامين الماضيين وبعد إعلان ما سمي إعلامياً مبادرة وقف العمليات التي أطلقها بعض القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية بمصر - نشرت مقالات ولقاءات لبعض المنتسبين للتيار الإسلامي أو المتعاطفين معه أو الرافضين له تحدث فيها هؤلاء عن مستقبل التيار الإسلامي في هذه الحقبة من الزمان، وخاصة بعد الهجمة الشرسة التي تقوم بها بعض الأنظمة في منطقتنا العربية متضامنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة بغرض شل حركة التيار الإسلامي أو القضاء عليه، وقد تزامن ذلك مع اتفاقيات أصدرتها جامعة الدول العربية لمكافحة التيار الإسلامي في الوطن العربي تحت مسمى مكافحة الإرهاب.

وفي ظل ظروف العجز المحيطة بالحركة الإسلامية عامة والتيار الجهادي خاصة، سواء تعلق ذلك العجز بظروف الحركة الداخلية أو المواجهات الخارجية، ذهب البعض يكتب عن الفتوى والجدوى وأخطاء قامت بها الحركة الإسلامية وعدم استفادة أبناء الحركة الإسلامية من تجاربها وتجارب الآخرين، ثم مطالبات بضرورة التصالح مع المجتمع والقبول بالحد الأدنى المتاح، والنظر إلى السلطات الحاكمة بمنظار مختلف بل والتعامل مع هذه السلطات على اعتبار أن ما بين التيار الإسلامي وبينها من خلاف لا يعدو أن يكون خلافاً في وجهات النظر.

ولقد حمل هذا الطرح كثيراً من المغالطات وكثيراً من الرؤى غير الدقيقة لطبيعة العلاقة بين الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها من جهة وبين الأنظمة الحاكمة من جهة أخرى.

وإبتداءً ينبغي أن نؤكد أن الحركة الإسلامية بعامة في مصر أو غيرها ليس بينها وبين المجتمعات المسلمة في مصرنا أو في عالمنا العربي والإسلامي أي خلاف، أو مصادمات تستدعي من البعض أن يطالب بضرورة التصالح

مع المجتمع، وعلى العكس من ذلك ظلت هذه الحركات هي المدافع الأول عن مطالب شعبنا في نيل حريته وتمكينه من فرض إرادته، وهي تعتبر نفسها الطليعة المجاهدة لمجتمعاتها وشعوبها وتتحمل ما يلحقها من أذى من الأنظمة الحاكمة كنتيجة لمواقفها هذه.

أما الرضا بالحد الأدنى وإعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الحركة الإسلامية والأنظمة الحاكمة والاستفادة من التجارب إلى آخر هذه المقولات، فذلك يستدعي منا أن نذكر مقدمات لا بد منها، حتى نحدد من خلالها ماهية مطالب الحركة الإسلامية وما هو قائم اليوم في عالمنا العربي والإسلامي، ومن ثم نتناول مناهج التغيير المطلوبة في حال تصادم الرؤى مدلين على ذلك بالوقائع التاريخية الثابتة، مؤكدين - إضافة إلى ذلك كله - أن أصحاب الفكرة الواحدة ليس لهم أن يتصادموا بل عليهم أن يتكاملوا، ولا يسمحوا لمواقف تكتيكية عابرة يملها عليهم الواقع أن تشتت جهودهم وتفرق صفوفهم.

مؤكدین أيضا أن الحركة الإسلامية مثلها مثل أي كائن حي متفاعل مع محيطه لا بد لها من مراجعات كل فترة من الزمن تقيم بها مسيرتها وتنتقد بها ذاتها في محاولة منها للتصحيح كلما كان ذلك ضروريا، إلا أنه ينبغي أن يفرق دائما بين المراجعات التصحيحية والتراجعات المنهجية، إن المراجعات مندوب إليها مطلوبة، أما التراجعات فهي ردة فكرية أو منهجية لا ينبغي لأي من المخلصين أن يسلك مسلك أصحابها أو أن يطرق بابها.

أما المقدمات البديهية التي - أشرنا إليها وينبغي التأكيد عليها - فأولها أن التيار الإسلامي بمختلف توجهاته والأنظمة الحاكمة اليوم متضادان في طرحهما ورؤيتهما، ولا يمكن القبول بمقولة أن الخلاف بين هذا التيار والأنظمة القائمة هو من نوعية الخلاف الذي يمكن أن يلتقي أصحابه مع وجوده.

فالتيار الإسلامي بمختلف توجهاته يطالب بوجوب قيام دولة تتحكم إلى دستور مستمد من التشريعات الربانية في كل مناحي الحياة، ويعتبر أن القيمة الحقيقية للعدل تكمن في أن يذعن الجميع الحاكم والمحكوم لقانون لم يضعه أي منهما، وليس لأي منهما القدرة على تغييره، أي أنه قانون أبدي يستمد قوته وقديسيته من قوة وقديسية من وضعه وهو في عقيدة المسلم الله عز وجل سواء كان

التشريع مأخوذاً من كتاب الله سبحانه وتعالى أم مأخوذاً من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

أما الأنظمة الحاكمة اليوم وبمختلف توجهاتها أيضاً فإنها واقعا لا تدعن للتشريعات الربانية، ولا تنوي فعل ذلك، وهي فوق التزامها بقوى خارجية تدفعها لذلك، أصبحت تعتقد أن مصالحها واستمرار سلطتها مرهون باستمرار هذه الحال، وهذه التشريعات، ولا يمكن لها بحال أن تقبل بسن تشريعات تساوي بينها وبين مختلف فئات الشعب، وهي تعتقد أنه يتعذر عليها من خلال هذه التشريعات الربانية أن تتحصل على مصالحها وتضمن استمرار سلطتها.

ومن هنا يتبين أن الخلاف بين التيار الإسلامي والأنظمة ليس خلافاً من النوع الذي يقوم بين أبناء الفكرة الواحدة التي يمكن للأطراف المختلفة في إطارها أن يتجاوز كل منهما عن بعض مطالبه فيلتقيان في النهاية على صورة من صور اللقاء.

فأبناء الفكرة الواحدة المذين يحدث بينهم خلاف في جزئياتها أو كيفية تطبيقها، يمكنهم أن يصلوا إلى حلول يتمكنون من خلالها من تقريب وجهات النظر بينهم، أو على الأقل يحتفظ كل منهما بوجهة نظره على أن يحتفظوا بدرجة من درجات العلاقة غير التصادمية بينهما.

وهذا يقودنا إلى المقدمة البديهية الثانية ونعني بها أن أصحاب الرؤى المتعارضة والمتصادمة لا يمكنهم الالتقاء ولكن لا بد لهم من مدافعة وصراع.

فالمستقرئ للتاريخ يتبين له أن أصحاب الرؤى المتعارضة والمتصادمة لا يمكنهم بحال الالتقاء في منتصف الطريق، حتى لو كانت هذه الرؤى لا تتمتع ببعد ديني.

لقد قامت ثورة فرنسا التي أطلقوا عليها الثورة الأم، والتي نادت بالحرية والمساواة، بثورة شاملة طالت كل المفاهيم التي كانت سائدة قبل الثورة، ولم تقبل الالتقاء مع هذه المفاهيم بأي درجة من الدرجات، ومضى القائمون عليها في ثورتهم إلى نهايتها ويدون أن يتركوا أي فرصة للالتقاء في منتصف الطريق أو أن يتم التباحث في كيفية الوصول إلى حل وسط.

وكذلك جاءت الثورة البلشفية الحمراء في بداية هذا القرن الذي أوشك على الانتهاء، جاءت لتقضي على القياصرة والطبقة الحاكمة في روسيا دون أن تترك فرصة أيضا للتباحث حول أنصاف الحلول.

بل إن ما حدث في قارتنا الإفريقية في إثيوبيا وجنوب أفريقيا وهو قريب العهد نسبيا ليؤكد أن أصحاب الأفكار المتصادمة يتصادمون ولا يلتقون إلا بقانون المنتصر والمهزوم.

فالثورة الشعبية المسلحة على امبراطور إثيوبيا هايل سلاسي لم تقبل بحلول جزئية أو إصلاحات وقتية ولم تركز إلى أنصاف الحلول، وظلت في مقاومتها حتى تحقق لها ما أرادت.

ولقد صمد المؤتمر الوطني في جنوب أفريقيا في مقاومته لما عرف بسياسة التفرقة العنصرية بقيادة مانديلا - على الرغم من قضائه أكثر من سبعة وعشرين عاما في السجون - حتى أصبح المؤتمر هو الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا ورئيسه مانديلا رئيسا للدولة دون أن يقدم أي تنازل لسياسة التفرقة العنصرية أو الأقلية البيضاء الحاكمة في جنوب أفريقيا والمدعومة من القوى الاستعمارية في بريطانيا وأمريكا.

والحديث عن أنصاف الحلول يردده في الغالب إما الأطراف المتماثلة أو الأطراف التي يكون من بينها منتصر ومهزوم، والمهزوم غالبا ما يلجأ إلى هذا الطرح ليكسب شيئا ولو ضئيلا بدلا من أن يخسر كل شيء.

ولا أحسب أن شيئا من ذلك ينطبق على أبناء الحركة الإسلامية بمختلف اتجاهاتهم.

إن الذين يعتقدون أن شيئا من مداراة أهل الحكم وشيئا من الحكمة في الدعوة كفيل بأن يحقق لأصحاب الفكرة الإسلامية ما يريدون، هم قوم في الحقيقة لم يدرسوا الواقع دراسة صحيحة وفي نفس الوقت لم يستوعبوا منهج الأنبياء عليهم السلام في دعوتهم لهذا الدين، ولم يفهموا الحكمة التي اقتضاها الله عز وجل من صراع أهل الحق والباطل.

إن أحدا مهما أوتي من حكمة وقدرة على استيعاب
المناوئين اجتهدا منه أن ذلك لمصلحة الدين، لن يكون مثل
الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وهو ما يصلح دليلا نرتكز عليه قبل استعراض الوقائع
التاريخية التي سردناها أنفا لنوضح من خلالها أن أصحاب
الأفكار المتعارضة لا يمكنهم أن يلتقوا بحال من الأحوال.

فمع حكمة الأنبياء وحرصهم على مصلحة الدعوة
والدين، فقد اقتضت حكمة الله عز وجل أن يتصدى
الكافرون لأنبيائهم وهم من عشيرتهم وأبناء عمومتهم بل
وأحيانا من أبنائهم كما فعل أزر والد إبراهيم عليه السلام.

أغرق الله قوم نوح انتقاما منهم لنبيه ومن آمنوا معه
على الرغم من طول الفترة التي مكثها نوح عليه السلام
في دعوة قومه ألف سنة إلا خمسين وأنجى الله نوحا ومن
آمن معه.

وأغرق الله فرعون وجنده عندما طغوا وتجبروا على
الرغم من حلم موسى وقبوله بعرض فرعون في إقامة
الحجة عليه وتحدي السحرة ولكن كعادة أهل الكفر عندما
أدحض الله حجتهم تنكبوا لفكرتهم ولجأوا إلى قوتهم بعيدا
عن الحجة والمنطق وأخذ يردد أنه لكبيركم الذي علمكم
السحر.. أمنت له قبل أن أذن لكم.. لأقطعن أيديكم
وأرجلكم من خلاف.

أما مع خاتم الرسل والأنبياء محمد صلى الله عليه
وسلم فاستمرت المعارك بينه وبين قومه ردحا من الزمن
هزمهم مرة وهزموه أخرى، حتى فتح الله عليه مكة، فقال
له أهلها عندها وعندها فقط، أخ كريم وابن أخ كريم، وقال
لهم بدوره صلى الله عليه وسلم "أذهبوا فأنتم الطلقاء".

وهكذا على الرغم مما أوتي صلى الله عليه وسلم من
الحكمة وعلى الرغم من تأييد الوحي له وعلى الرغم من
الأدلة العقلية والمادية التي ساقها القرآن على مدار ثلاثة
عشر عاما من عمر الدعوة في مكة لكفارها وغيرهم إلا
أنهم استمروا مع هذا كله في كفرهم وغيهم ولم تتحول
مكة إلى دار إسلامية يذعن كل أهلها للإسلام، مع أن
الإسلام بما يحمل من مبادئ لصالح الإنسان في معاشه
ومعاده لا يقارن بغيره، ورسولنا صلى الله عليه وسلم
لا يقارن بغيره صبرا وحلما وقدرة على التعامل مع الغير،

ودعوتهم بالتالي هي أحسن، وبما يناسب عقولهم وإدراكاتهم.

ودفعه كفار مكة على الرغم من ذلك كله للهجرة وترك أرضه ووطنه ومن ثم عاد إليها صلى الله عليه وسلم فاتحاً مؤيداً بنصر الله تعالى بعد غربة استمرت ثمانية أعوام.

إن الحكمة التي نستطيع أن نستوعبها من استعراض منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم في التغيير والدعوة لا يمكن أن تخرج من كون المناهج المتغايرة لا يمكنها أن تتعاضد، ولا يمكن أن يقبل أحدهما من الآخر أن يقضي عليه.

والأمر كذلك فإن أبناء الحركة الإسلامية بمختلف توجهاتهم ينبغي عليهم أن يبحثوا عما يوحدتهم ولا يفرقهم يجمعهم ولا يشتتهم يوقنون بأنهم أصحاب فكرة واحدة، كما أن الأنظمة الحاكمة مهما اختلفت أسماؤها هم أيضاً أصحاب فكرة واحدة مناهضة للفكرة الإسلامية وتعمل للقضاء عليها بدوافع شتى، ومن ثم فلا مجال للحديث عن الفتوى والجدوى في مثل حالتنا اليوم، فأبناء الحركة الإسلامية منذ سقوط الخلافة الإسلامية هم طلاب عودة للهوية والدين في مقابل أنظمة عُمِدَت إلى طمس الهوية والدين بقوة الحديد والنار، وبدون أي هوادة أو لين.

إن الذي يجب أن يحكم أبناء الحركة الإسلامية في صراعهم مع الأنظمة القائمة هي سياسة الكر والفر، وليس النظر في الأحكام المستقرة وما يترتب عليها من فتوى أو جدوى.

وعندما نتعرض للحديث عن سياسة الكر والفر، فإننا نتعرض لها من مفهومها الواسع الذي لا يرتبط بنتيجة معركة محددة في ميدان، إنما نتحدث عنها داخل دائرة متسعة تتسع بحجم الهوة التي تفصل بين الحركة الإسلامية من جهة، والطوائف الحاكمة من جهة أخرى.

فأبناء الحركة الإسلامية اليوم لا يقودون جيوشاً نظامية تدخل معارك محددة المعالم معلومة النتائج من حيث الهزيمة والنصر الذي يحدث في المعارك النظامية مع الأنظمة القائمة، ولن يكون ذلك متاحاً لهم في المنظور

القريب، إنما هم في مجموعهم دعاة إلى فكرة محددة تكمن في ضرورة العودة إلى ديننا وهويتنا.

قد تشدد عليهم الأنظمة الحاكمة في فترة ما أو بلد ما، فيعملون بقدر ما يستطيعون، وكلما ملكوا قدرة أكبر تحركوا بغالبية أكبر تتناسب مع ما توافر لهم من قدرة، وهم في جميع الأحوال يجب أن يكونوا القوة المؤثرة والقادرة على الفعل بحكم تعبيرهم عن فكرة صائبة وانحيازهم لأغلبية الشعب، وبهذا المعيار فإن الحركة لا تتحرك بمعايير الهزيمة والنصر الوقتية وإنما بحسابات معارك الشعوب التي قد تمتد ردحا من الزمن ولكنهم ينتصرون في نهاية المطاف.

إن الحديث عن "الفتوى والجدوى" هو صياغة جديدة لمحاولة جر أبناء الحركة الإسلامية إلى القبول بالجلول الوسط ليس في إطار القبول بحقوق منقوصة لأبناء الحركة الإسلامية في إطار الوطن الواحد كمواطنين فحسب، بل هي محاولة لجر أبناء الحركة الإسلامية للتخلي عن أحد الثوابت الهامة التي كانت مستقرة إلى عهد قريب عند جميع أبناء الحركة الإسلامية، ونعني به طبيعة العلاقة بين أبناء الحركة الإسلامية من جهة، والأنظمة الحاكمة من جهة أخرى.

وقد قدمنا القول أن من المقدمات البديهية أن التيار الإسلامي بمختلف توجهاته والأنظمة الحاكمة اليوم متضادان في طرحهما ورؤيتهما، ولا يمكن القبول بمقولة إن الخلاف بين هذا التيار والأنظمة القائمة هو من نوعية الخلاف الذي يمكن أن يلتقي أصحابه مع وجوده، مما يغينا عن الإعادة.

إن الذين يروجون لهذه المقولة اليوم سواء كانوا من التيار الجهادي سابقاً أو من التيار الإصلاحي إنما يروجون لها تحت مظارق الهزيمة والظروف غير المتكافئة اليوم بين أبناء التيار الإسلامي من جهة وبين الطوائف الحاكمة من جهة أخرى.

ومثل هذه المقولات في مثل هذه الظروف لا ينبغي أن ننظر إليها على اعتبار أنها آراء جديرة بالبحث والدراسة بقدر ما هي آراء غير صائبة ولدت في ظروف غير صحية.

وحركة الشعوب المرتبطة برؤى فكرية متكاملة لا يمكن النظر إليها بمعيار النصر والهزيمة في بعض المعارك الآنية، أو بمقدار ما يملكه أحد طرفي الصراع من إمكانيات مادية منظورة كما قدمنا، بل ينبغي أن يُنظر إليها بمدى سلامة الفكرة ومدى صلاحية معتقدها ومدى اتساع إنتشارها وعدد المؤمنين بها والقادرين على التضحية من أجلها.

وهذا يقودنا بدوره إلى المقدمة البدهية الثالثة بالنسبة للتيار الإسلامي والتي ينبغي أن تحكم أبناء الحركة الإسلامية وهي سلامة الفكرة التي يؤمن بها أبناء الحركة الإسلامية.

فإن أبناء الحركة الإسلامية يعتنقون فكرة صائبة بل منهجا ربانيا مقطوعا بصحته، وهم أناس على استعداد للتضحية في سبيل ما يؤمنون به بكل ما يملكون، وهو عندهم قليل قياسا بما ينتظرون من نصر أو شهادة، وهم فوق ذلك يعبرون عن ضمير الأمة المسلمة في ضرورة العودة إلى الدين والهوية، وهذه الأمة لاشك في أنها ستكون قادرة على العطاء راغبة في التضحية والفداء إذا ما هيئ لها الظروف المناسب لذلك.

وانطلاقا من تجارب حية مع شعبنا في مصر واستقراءً لتاريخ الشعوب عامة والشعوب الإسلامية خاصة، لا يمكن القول أن شعبونا تختلف عن غيرها من الشعوب أو أقل من غيرها في القدرة على التضحية والعطاء، بل العكس هو الصحيح.

إن أناسا تضعف بهم الهمم والعزائم عليهم أن ينسبوا التقصير إلى أنفسهم لا إلى غيرهم وخاصة إذا كان هذا الغير هو جماهير امتنا وشعبونا المسلمة.

إن ما نقوله في هذا الموضع ليست عبارات إنشائية جميلة لا تركز على واقع، وليست عبارات متفائلة نحاول أن نخرج بها من واقع أحاطت بنا فيه قوى البغي والعدوان المحلية والعالمية، إنما هو واقع ملموس واستقراء صحيح للتاريخ.

إن من ينحاز لقضايا الأمة دائما هو الذي ينتصر ولو طال الأمد، ولو ذهبنا نستقصي ذلك من التاريخ لكتبت فيه الكتب والمجلدات.

ولكننا هنا نشير إشارة سريعة إلى بعض النماذج في تاريخنا المنظور ندلل بها على صحة ما ذهبنا إليه.

فعندما نجح الفرنسيون في تجيش الشعب لصالح قضية الحرية والمساواة نجحت ثورتهم، وأطاحوا بأعتى الإمبراطوريات والنظم الطاقوسية في حينه.

وعندما نجح الروس في تحويل قضية المساواة بين طبقات الأمة وتقديم حقوق الفقراء على غيرهم إلى مطلب شعبي نجحت ثورتهم واقتلعوا إمبراطورية القيصرية.

وعندما استطاع رجال الدين في إيران أن يوحّدوا طاقات الشعب وجهوده من أجل إسقاط الشاه رمز الدكتاتورية والاستعباد وإقامة الإسلام الذي يعتقدون كان لهم ما أرادوا.

وعندما قاد الثوار في إثيوبيا ثورة مسلحة في مواجهة الإمبراطور هايل سلاسي، أسقطوه وإن كان ذلك قد تم على مرحلتين.

وعندما تصدى المجاهدون في أفغانستان لقوى الإلحاد استطاعوا أن يسقطوها على الرغم من دعم الاتحاد السوفيتي لها بل لقد كان للحرب الأفغانية دور لا بأس به في إسقاط الاتحاد السوفيتي نفسه لما سببه ذلك من إنهاك اقتصادي ساعد في انهياره أو عجل من سقوطه.

ولا يخفى ما حدث في أوروبا الشرقية في اتشيكوسلوفاكيا والمجر وغيرهما.

لقد حققت هذه الثورات نجاحات لم تكن متوقعة على الرغم من ضالة الإمكانيات المتاحة لهم مقارنة بما كان يملكه المناوؤون لهم.

وفي حين استطاعت القوى التي تبنت الخيار الثوري الكفاحي الشامل أن تحقق أهدافها على الرغم من كثرة التضحيات، فشلت القوى الإصلاحية أن تحقق شيئاً مما أرادت على الرغم من طول الوقت وتوافر الإمكانيات التي أتاحت لهم قياساً بما أتيح للقوى الثورية الكفاحية والجهادية.

قد تستطيع القوى الإصلاحية التواجد أكبر فترة ممكنة، وقد تؤثر في بعض الأمور الجزئية هنا أو هناك، ولكنها حتماً لن تنجح في تحقيق ما تريد من الوصول إلى تغيير شامل في النظم القائمة مهما طال الوقت ومهما توافر لها من إمكانيات طالما لم تتوافر لديها الرغبة في التضحية لأحداث التغيير الشامل.

وكما أن الأدلة على نجاح الثوريين كثيرة متعددة، فإن الأدلة على فشل الإصلاحيين في إحداث التغيير الشامل كثيرة متعددة أيضاً.

ففي التاريخ المنظور والمشاهد لما يناهز قرن من الزمان هناك كثير من الحركات الإصلاحية نجحت في أن تكون موجودة أو تثبت وجودها أكبر فترة ممكنة، ولكنها فشلت في تحقيق مكاسب حاسمة على طريق التغيير الشامل.

وهنا أيضاً سنرصد بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر.

فجورباتشوف من قمة السلطة حاول أن يقوم بعمل إصلاحي يصل من خلاله إلى تغيير للأيدولوجية الشيوعية بدون أن يحدث خلخلة كبيرة في المجتمع السوفيتي إلا أنه فشل في النهاية وتمرد عليه الجيش في انقلاب شهير، وأسقطه وأسقط الاتحاد السوفيتي معه، فلم ينجح جورباتشوف بمن معه من الإصلاحيين في إحداث التغيير المنشود، ولم ينجح في المحافظة على الإمبراطورية السوفيتية، ولم ينجح في إخراج نموذج إصلاحي يكون قدوة وأسوة على الرغم مما توافر له من إمكانيات منظورة بل ووجوده في قمة السلطة.

وفي تركيا تبني القطاع الأكبر من الحركة الإسلامية المنهج الإصلاحي غير التصادمي مع السلطات العلمانية القائمة، حاول فيها التيار الإسلامي أن يبدوا عقلانياً متعقلاً صابراً على كثير من التجاوزات والممارسات العلمانية، ونجح أكثر من مرة في أن يشارك في الحكم ولكن طبقاً للمعايير والقوانين العلمانية السائدة! إلا أنه لم ينجح في تحقيق شيء يذكر لصالح قضيته الإسلامية التي يتبناها! إضافة إلى حجم الخسائر الهائل الذي يلحق بالحركة نتيجة للتنازلات التي تقدمها مقابل احتفاظها بهامش محدود - قياساً بحجم التغيير المنشود - يتمثل في استمرار الحزب

فترة محدودة ومشاركة محدودة سرعان ما تمنع أيضا ويحل الحزب لتعود الحركة ومن جديد فتشكل حزبا آخر ينتقل إليه الأعضاء القدامى ليدخل معركة وجود مرة ثانية.

كل ذلك في خطوات مدروسة من الأنظمة العلمانية تساعد في النهاية في انصراف الجماهير من حول الحزب، ولقد حققت هذه السياسة العلمانية بعض النجاحات في انتخابات تركيا الأخيرة.

إن استعراض هذه النماذج ليست أدلة نسوقها لأبناء الحركات الإسلامية بل هي أمثلة ليستيقن بها من يريد أن يستيقن.

وهي تؤكد في نفس الوقت صحة اجتهاد أبناء الحركة الإسلامية الذين نقضوا أيديهم من الأنظمة العلمانية القائمة تحت أي مسمى تسمت أو في أي بلد وجدت.

إن ما ينبغي علينا أن نؤمن به أو نؤكد به بعد هذه المقدمات الثلاث هو أن أبناء الحركة الإسلامية هم أصحاب فكرة واحدة قد يختلفون، ولكن ينبغي أن يكون خلافهم خلافا يوصلهم إلى الأفضل ويدفعهم للتصحيح لا إلى التجريح.

وعليهم أن يؤمنوا أن وسائلهم ينبغي أن تتكامل ولا تتصادم.

وأن الدعوة إلى الخير والحق هي مقدمة لا بد منها لمعرفة الحق إلا أن الحق لا يدعن له الناس كل الناس - وخاصة أصحاب المصالح منهم أو من أصابهم كبر وبطر وهم للحدود والنكران أقرب منهم للإذعان والإيمان - لا يدعون له لكونه حقا مجردا ولكن مثل هؤلاء لا بد من قوة تردعهم ينتصر بها الحق وأهله.

إنه الناموس الذي ارتضاه ربنا جل وعلا وهو يوجه نبيه صلى الله عليه وسلم: "قاتل بمن أطاعك من عصاك".

كما قرر سبحانه وتعالى القاعدة الربانية القرآنية "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز".

منبر التوحيد والجهاد

* * *

sw.dehwat.www//:ptth
moc.esedqamla.www//:ptth
[ofni.hannusla.www / :](http://ofni.hannusla.www/)ptth
moc.adataq-uba.www//:ptth

موقعنا على الشبكة

sw.dehwat.www//:ptth
moc.esedqamla.www//:ptth
[ofni.hannusla.www / :](http://ofni.hannusla.www/)ptth
moc.adataq-uba.www//:ptth

منبر التوحيد والجهاد

sw.dehwat.www
moc.esedqamla.www
ofni.hannusla.www
moc.adataq-uba.www